

تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين

الأستاذ/ إبراهيم إمام يوسف(*)

مُقدِّمة

تثير مشكلة الفقر على المستوى القومى والعالمى القادة والمفكرين، وقضية الفقر تعد من أصعب التحديات التى تواجه العالم وتحد من مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعدد كبير من الشعوب وخلال الخمسين عاما السابقة فإنه رغم التقدم البشرى الذى تم خلال هذه المدة بشكل لم يسبق له مثيل فإن الفقر الحالى يفوق كل التوقعات وهذا التناقض بين التقدم والرفاهية يودى إلى بؤس بشرى يسببه الفقر، يفوق التصور، حتى قال بعض المفكرون بأننا إن لم نقضى على الفقر فسوف يقضى على الكافة بدون هوادة وتمييز. ومن أجل ذلك تصدر الفقر بآثاره ومردوداته قائمة المشاكل التى تواجه العالم ودوليا فقد تقرر أن تكون مكافحة الفقر من أهم أولويات العالم وقد طالب مدير عام صندوق النقد الدولى في اجتماعات الجمعية العمومية لمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى، البنك الدولى) كل العالم ومؤسساته بالاستجابة لصرخات الدول الغارقة في الفقر المدقع كما أشار رئيس البنك الدولى إلى أن هناك ٣ مليارات من سكان العالم (٦ مليارات) يعيشون تحت خط الفقر وهذا

(*) المدير التنفيذى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة

الرقم سيصل خلال الخمسة وعشرون سنة القادمة إلى ٤ مليارات نسمة إذ لم يتحرك العالم لمكافحة الفقر.

وأكد رئيس البنك الدولي أن هناك ٤٠ دولة معظمها إفريقية تتعطل فيها خطط التنمية بسبب ديونها البالغة ٢١٤ مليار دولار. وسوف يتم إلغاء ٧٠ مليار دولار بشرط تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة هذا المرض هذا المرض يتضح مما سبق أن الفقر ما لم نعالجه ونحد من آثاره فسوف يكون له آثاراً مدمرة على المستوى القومي والعالمي.

لذلك فإننا نستعرض في هذا التقرير الآتي:

أولاً: التجارب المصرية للحد من الفقر.

ثانياً: دور الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمحتاجين.

الباب الأول

التجارب المصرية للحد من الفقر

خلال الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ دوى نداء قومى كان له صداً كبيراً في نفوس المصريين قيادة وحكومة وشعباً وكان النداء "محاربة الفقر والجهل والمرض" وكان الباعث لهذا النداء صعوبة المعيشة لدى جمهور المواطنين في مصر نتيجة للحرب والاحتلال وسوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أمراض خطيرة لم تكن موجودة في مصر نتيجة لتوافد قوات عسكرية من دول كالهند وأواسط إفريقيا تنتشر فيها هذه الأمراض كالكليليرا والالتهاب السحائى وغيرها.

وتتفيذا لهذا النداء القومى تضافرت الجهود لمحاربة هذا الثالوث من الأمراض المدمرة والتي ترتبط ببعضها البعض فالفقر غالباً ما يكون نتيجة للجهل والمرض كما وأنه يفرز العديد من الأمراض الاجتماعية ومن هذه البداية اهتمت الدولة بالرعاية الصحية وكذا الجمعيات القائمة حينئذ التي استجابت للنداء وأقامت عدة مستشفيات كبرى تعد حتى الآن مفخرة لمصر - مثل مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية- المواساة- دار الشفاء- ثم أنشئت مبرة محمد على الكبير والتي أقامت المستشفيات الكبرى في القاهرة ومعظم عواصم المحافظات وبعض المراكز الكبيرة كما تم التوسع في التعليم بدرجة كبيرة.

أما فيما اتخذته الدولة للحد من الفقر وعلاج آثاره المدمرة فقد شمل ما يأتي:

- أعمال البر والإحسان التي تقوم به وزارة الأوقاف.

- صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن الضمان الاجتماعي. ويعد هذا القانون نقلة حضارية نحو الإصلاح الاجتماعي لرفع مستوى الحياة للشعب ويعد نقطة تحول في سياسة الدولة الاجتماعية حيث أصبحت الدولة ملزمة قانونا بالحد من الفقر وتقرير المعاشات والمساعدات للفئات المحتاجة من الشعب بهدف تهيئة الظروف لخلق جيل سليم يساهم في خلق مجتمع قوى وبصدور هذا القانون تبدأ مصر بتنفيذ ما التزمت به عندما التزمت بتنفيذ وثيقة حقوق الإنسان والتي تنص على أن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى معيشة يوفر له صحة جيدة ودخلا مناسباً لنفسه ولأسرته، ويضمن له الغذاء الصالح والكساء الواقي والمسكن الصحي والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، وله الحق أيضاً في أن ينعم بالضمان الاجتماعي في حالات العجز والمرض والشيخوخة والتململ واليتم والبطالة أو عند نقص أى وسيلة من وسائل المعيشة الضرورية بسبب ظروف خارجة عن إرادته.

ولازال قانون الضمان الاجتماعي سارى المفعول بعد إجراء عدة تعديلات كان آخرها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ويستفيد من القانون ٢٤٠ ألف أسرة ويعيب القانون حالياً قلة الفئات المالية المقررة للأسرة وينبغي رفعها لضمان حد الكفاية لهذه الأسر.

كما ينبغي أن يكون تقرير المعاش حق للمواطن لا يتقيد بالاعتمادات المالية المدرجة في موازنة الدولة ويلزم التنويه بأن أول قانون للضمان الاجتماعي ١١٦ لسنة ١٩٥٠ اعتبر الحصول على معاش الضمان

تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين
الأستاذ/ إبراهيم إمام يوسف

الاجتماعى حق للمواطن وليس منحه إلى أن عدل هذا النص في سبتمبر
١٩٥٢ .

وقد صدر بجانب قانون الضمان الاجتماعى عدة قوانين لمعالجة الفقر
أهمها:

(١) قانون التأمين الاجتماعى الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وقد بلغ
عدد الأسر المستفيدة من هذا المعاش ١,٠٥ مليون أسرة في السنة المالية التى
تنتهى في ١٩٩٧/٦/٣٠ .

(٢) مستحقى معاش السادات التى تصرف بواقع ٤٧ جنيها شهريا
للأسرة وبلغ عدد الأسر المستفيدة ٤٦٨ ألف أسرة في السنة المالية التى تنتهى
في ١٩٩٧/٦/٣٠ .

(٣) مستحقى المعاشات الضئيلة [أقل من ١٢٥ جنيه شهريا].

زيادة حد مشكلة الفقر نتيجة لمرحلة التحول الاقتصادى الحالى ومراعاة
الدولة للبعد الاجتماعى:

كان لابد من مراعاة البعد الاجتماعى الناتج عن التحول من النظام
الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى، والذى أثر بدرجة كبيرة على الفقراء في
مصر والذى تشير نتائج دراسة ميزانية الأسرة الذى أعده الجهاز المركزى
للتعبئة العامة والاحصاء في مصر بالتعاون مع البنك الدولى سنة ١٩٩٢ إلى
أن حوالى ٥٠% من السكان في مصر يعيشون حالة الفقر ويحصلون على
دخل يقل عن خط الفقر وهو الحد الكافى للحصول على مقومات الحياة
الأساسية.

والجدير بالذكر فإن الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض بدرجة كبيرة نتيجة للتضخم وإجراءات الإصلاح الاقتصادي ووفقا لتقرير الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى فقد انخفض قيمة الجنيه من عام ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٦/٩٥ من ١٠٠ قرش إلى ٢٨ قرش فقط وقد عالجت الدولة مردودات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة بزيادة المرتبات والمعاشات سنويا بنسبة تتفاوت بين ١٥% ، ١٠% سنويا.

والتحول الاقتصادى الحالى لم يكن هو السبب الوحيد في زيادة معدلات الفقر بل أن ارتفاع معدلات النمو السكانى على مستوى العالم - وفي مصر يعد من أهم أسباب زيادة الفقر فقد زاد سكان العالم من ٣٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٦٠٠٠ مليون نسمة هذا العام واحتفل بميلاد المولودة الأولى في مدينة البوسنة بتجاوز الألف مليون نسمة السادس يوم ١٢/١٠/١٩٩٩ .

وفي مصر تضاعف عدد سكان مصر من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٩٠ رغم عدم زيادة معدلات النمو الاقتصادى بهذه النسبة كما لم تزد الموارد الطبيعية بهذه النسبة، وكان لهذه الزيادة مردودات عدة أهمها:

(١) زيادة نسبة الفقر بين المواطنين.

(٢) انحصار الطبقة المتوسطة.

(٣) ظهور عدة مشاكل أسرية بالغة الخطورة أهمها:

أ (التصدع الأسرى.

ب) الانحراف وخصوصا بين الأحداث.

ج) الرشوة.

د (المخدرات بمختلف أنواعها.

هـ) ارتفاع سن الزواج وانتشار الزواج العرفي خصوصاً بين شباب الجامعات.

و) انتشار الجرائم التي سببها الفقر.

ز) انتشار الأمية وخصوصاً بين الإناث.

وقد قامت الدولة بعلاج الكثير من هذه المشاكل، ولما كان الموضوع الحالي يركز على الجوانب الاجتماعية المنوطة غالبيتها بوزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات.

وأن وزارة الشؤون الاجتماعية تسند أكثر من ٩٠% من مشروعات خطتها الاستثمارية للجمعيات فساذكر على وجه التفصيل علاج هذه المردودات في مجال الكلام عن دور الجمعيات والمؤسسات الخاصة لمساعدة الفقراء والمحتاجين.

الباب الثاني

دور الجمعيات والمؤسسات الخاصة

في مساعدة الفقراء والمحتاجين

الجمعيات والمؤسسات الخاصة هيئات خاصة يؤسسها القادة وأصحاب الفكر والرأى من المواطنين لتقديم الخدمات الاجتماعية والدينية والعلمية والثقافية وهى تعمل بالتعاون والتكامل والتنسيق مع الأجهزة الحكومية. وقد نص دستور مصر عام ١٩٧١ على حق المواطنين في تأسيس الجمعيات ومباشرة النشاط من خلالها.

وتعد مصر سباقة من بين الدول في تأسيس الجمعيات وفي قيامها منذ أكثر من ١٥٠ عاما في تحقيق الكثير من أهدافنا القومية في مختلف المجالات. ومن بين ذلك مساعدة الفقراء والمحتاجين والذين يمثلون قطاعا هاما من المواطنين ولا تقتصر المساعدة على تقديم المال والكساء والغذاء بل تشمل سد كافة احتياجات المواطنين الفقراء والمحتاجين لهذه الخدمات من رعاية اجتماعية للطفل والأم والأسرة ورعاية المعاقين والمسنين، وحل المشاكل الأسرية والوقاية من الانحراف وعلاج الأسر والأفراد إلى غير ذلك من الأمراض الخطيرة الناجمة عن الفقر.

والآن تقلصت كثيرا فكرة صرف المعاشات والمساعدات النقدية واستبدلت بتدريب الأسر على الحرف والصناعات المختلفة ومنحها التمويل لإقامة المشروعات المدرة للدخل وهو ما يسمى بالأسر المنتجة. وقد نجحت

تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين
الأستاذ/ إبراهيم إمام يوسف

الجمعيات نجاحا ملموسا في تحويل هذه الأسر من الفقر والاحتياج إلى أسر منتجة قادرة على سد احتياجاتها.

التطوير الذى حدث للخدمات المقدمة للفقراء والمحتاجين عن طريق الجمعيات:

كان لابد للجمعيات أن تقوم بتطوير خدماتها ومساعداتها للفقراء عوضا عن صرف مساعدات نقدية أو عينية ويشمل التطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بمعناها الواسع وخدمات التنمية الاجتماعية الشاملة.

وفيما يلى نعرض أهم المساعدات والخدمات التى تقدمها الجمعيات ممثلة في الخدمات المتطورة وأهم الجمعيات العاملة في كل ميدان من ميادين عمل هذه الخدمات.

أولا: المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية:

ويبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا الميدان ٤٥٩١ جمعية من إجمالى عدد الجمعيات المشهورة على مستوى الجمهورية والبالغ عددها وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٨ عدد ١٤٦٠٠ بنسبة ٣١,٥ % .

وتشمل نوعيات هذه الجمعيات الآتى:

(أ) جمعيات مساعدات اجتماعية وعينية لمساعدة الفقراء والمحتاجين وفي مقدمة هذه الجمعيات: جمعيات التكافل الاجتماعى (معونة الشتاء) والجمعية الخيرية الإسلامية ولديها إمكانيات كبيرة في تقرير المساعدات الدفعة الواحدة للحالات الطارئة أو المساعدات الشهرية.

(١) جمعيات تقديم الإغاثات في حالات الطوارئ والكوارث والتكبات.

وعلى رأس هذه الجمعيات: جمعية الهلال الأحمر المصرى ولها فرع بكل محافظة - كما يقوم بهذا الدور جمعيات التكافل الاجتماعى.

(جـ) جمعيات العاملين روابط الوزارت والمصالح والهيئات والشركات وصناديق الادخار.

وتقديم المساعدات لأعضائها من العاملين في حالات المرض والوفاة والعجز أو الزواج... الخ.

(د) روابط أبناء البلاد وهى منتشرة في القاهرة والمدن الكبرى وتقوم بدور كبير في رعاية أبناء البلاد في هذه المدن وتساعدهم في حالات المرض والوفاة كما تقوم بإنشاء المقابر لأبنائها وإذا كانت هذه الجمعيات تبدو ضعيفة إلا أنه ثبت أنها تؤدي دوراً جوهرياً لأعضائها.

ثانياً: ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية:

ويهمنا في هذا الميدان الذى يشمل ثلاث قطاعات هامة وسنتكلم عن قطاع الخدمات الدينية.

ويبلغ عدد الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية نحواً من ٢٥٥٠ جمعية وعلى رأس هذه الجمعيات: الجمعية الخيرية الإسلامية - الجمعية الخيرية القبطية - جمعية المواساة - جمعية المحافظة على القرآن الكريم - جمعيات البر والإحسان وغالبية هذه الجمعيات أقامت العديد من المساجد وعلى رأس هذه الجمعيات: الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية وفروعها المنتشرة بالمحافظات والمدن والأحياء

تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين
الأستاذ/ إبراهيم إمام يوسف

ومكاتبها وطبقاً لإحصاء أجرته الجمعية عام ١٩٨٥ بلغ عدد مساجدها ٢٥٠٠ مسجد.

والجمعيات الدينية التي يتبعها مساجد عملت على تطوير برامجها وأنشطتها بدرجة كبيرة لسد حاجات المجتمع سواء للطبقات المعتمدة أو الفقيرة أو المتوسطة من مختلف الخدمات.

وقد أمكنها تحقيق ذلك بفضل ما يحض عليه ديننا الحنيف من فريضة الزكاة والبر والإحسان للفقراء والمساكين وجهود أئمة الدين في حث المواطنين بالتبرع بالمال لصالح مشروعات هذه الجمعيات تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعد أحد ركائز الدين الإسلامي.

كما ساعدها في ذلك من تأسيس لجان الزكاة في عدد كبير من مساجد هذه الجمعيات في ظل نظام بنك ناصر الاجتماعي.

وبتوافر هذه الإمكانيات أمكن لهذه الجمعيات أن تؤسس المسجد الجامع الذي لا يقتصر دوره على إقامة الشعائر الدينية والوعظ والإرشاد بل يشمل غرس القيم والمبادئ الدينية السليمة في نفوس أطفال وأسر المسلمين.

وحتى تطور أنشطتها وأخذاً بالأسلوب العلمي وتحقيقاً لما تنادي به هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ولجانها من أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية تعد ضرورة ملحة للنهوض بالمستوى القومي للبلاد ونظراً لأن هذه التنمية لا تتحقق أو تستدام إلا بتحقيق التنمية البشرية والتي تتمثل في تنمية القدرات الجسمية والعلمية والثقافية للمواطنين ليكونوا قادرين على النهوض بالمجتمع ورفقه وتقدمه.

لكل ذلك فقد شمل المسجد الجامع الخدمات والبرامج الآتية تقدمها للطبقات الفقيرة أو المتوسطة التي تتعرض لأمراض أو ظروف اجتماعية غير عادية:

- بالنسبة للطفولة أنشأت دور الحضانة للرضع والأطفال من سن ٤-٦ سنوات.

- بالنسبة للأطفال الأيتام تقدم خدمات متكاملة للأطفال الأيتام تحت مسمى كفالة اليتيم.

- أندية وحدايق الأطفال لإدخال البهجة والسرور في نفوس الأطفال المحتاجين.

- دور المسنين لكبار السن المحتاجين والذين تعذر إقامتهم مع أبنائهم وذويهم.

- المستشفيات والمستوصفات وتقدم خدماتها بأسعار رمزية في المدن والأحياء والمراكز.

وقد تأثر نشاط الجمعيات الدينية كثيرا بعد قيام وزارة الأوقاف بنقل تبعية معظم مساجد هذه الجمعيات إليها وبالتالي حرمانها من مورد هام من موارد تمويلها.

ميدان تنمية المجتمع المحلي:

ويعمل في هذا الميدان ٣٤٢٧ جمعية بنسبة ٢٤% من إجمالي الجمعيات على مستوى الجمهورية وتعد الجمعيات العاملة في هذا الميدان من أكثر الجمعيات خدمة للطبقات الفقيرة والمعدمة للأسباب الآتية:

(١) أنها تؤسس في القرى الموجودة بالجمعيات المحلية كذا في الأحياء الفقيرة والمستحدثة في المدن.

(٢) أن نشاطها يشمل كافة خدمات الرعاية الاجتماعية من رعاية طفولة وأمومة، وأسرة، ومساعدات اجتماعية ورعاية مسنين ... الخ بالإضافة إلى ذلك برامج تدريب على المهن المختلفة وتنفيذ مشروعات مدره للدخل وتنفيذ مشروعات تخدم المجتمع المحلي من صرف صحي وإنارة ... الخ.

(٣) أن معظمها مدعم ماليا من الدولة بإعانات دورية - كما يسند إليها مشروعات خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الاستثمارية كدور الحضانة، أندية الطفل، مشروعات تنمية المرأة الريفية ... الخ.

وغنى عن البيان أن باقي ميادين عمل الجمعيات الأخرى تؤدي بشكل غير مباشر خدمات للفقراء والمساكين فجمعيات حماية المستهلك تهدف إلى الرقابة على الأسعار والمنتجات والعمل على تخفيضها، وجمعيات حماية البيئة تؤدي إلى تحسين الصحة للمواطنين.

وختاماً فإن الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة متعاوناً مع الأجهزة الحكومية المختلفة يعمل على تعظيم دور الجمعيات والمؤسسات الخاصة في زيادة دعمه للطبقات الفقيرة والمحتاجة وفي تطوير ما يقدمه من خدمات، وأنه في سبيله إلى وضع سياسة مستقبلية تحقق هذه الأهداف.

والله ولي التوفيق